الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية للجامعات

07 مارس **2015**

كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية للجامعات

السيدات والسادة رؤساء الندوات الجهوية،

السيدات والسادة مدراء المؤسسات الجامعية،

السيدات والسادة الحضور، زملائي الكرام،

إنّه لَمن دواعي السرور أن ألتقيَ بكم اليوم، بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للجامعات في دورتها الثانية خلال السنة الجارية، والتي ستخصص لتحضير الدخول الجامعي **2015-2016**. وبفضل الجهد الذي بذله مسؤولو قطاعنا، على كل المستويات، تمّ هذا اللقاء الهام في موعده المحدد. ولذا أودّ أن أتقدم بالشكر لرؤساء الندوات الجهوية للجامعات، ومديري المؤسسات الجامعية، ومسؤولي الوزارة، وكل المتدخلين الآخرين، على ما بذلوه من جهد وعلى حجم العمل التحضيري ونوعيته، الذي شُرع فيه منذ الدخول الجامعي.

لقد تمّ تحقيق هذه النتائج بفضل ممارسات حَكامه، جعلت من الندوات الجهوية للجامعات فضاءات للتشاور والاقتراح، لتؤدّي دورها كمحطات حقيقية في مسار صنع القرار. وأسجل بارتياح الدقة التي ميّزت دراسة وتحليل الملفات المُتكفل بها، والحُلول المُقترحة لتحسين أداء ونوعية التعليم العالي. و تشمل هذه الملفات على الخصوص :

- توحيد مضامين التعليم على مستوى القواعد المعرفية المُشتركة،
- تطهير مدونة الشُعب من أجل مرئية أفضل للشهادات في عالم الشغل،
- إعداد دفتر شروط لتقديم عروض تكوين في بعض التكوينات الخاصة في الماستير، تكون مدعمة بوسائل بيداغوجية ملائمة.
- إعداد «مشروع المؤسسة» على مستوى كل مؤسسة جامعية، كأداة لتقييم سيرها وتحسين أدائها.

السيدات و السادة،

إنّ لقاءنا اليوم يأتي في مرحلة حساسة من تطور القطاع، حيث يُعقدُ مع نهاية المرحلة الأولى من الإصلاح الجامعي الذي انطلق منذ عشر سنوات، والتي تُوجت بتعميم هيكلية شهادات نظام(LMD). كما أنه يأتي، عشية دخول جامعي سَيتميَّزُ بارتفاع تعدادات حاملي شهادة البكالوريا الجدد، بسبب وصول دفعة مزدوجة من طلبة البكالوريا.

ورغم بعض التأخير المسجل في استقبال بعض الولايات للهياكل البيداغوجية ومرافق الخدمات الجامعية، فإنني لاحظت بارتياح أنّ مُختلف المؤسسات الجامعية قد اتّخذت الإجراءات والتدابير الضرورية، لاستقبال كل حاملي شهادة البكالوريا الجدد في أحسن الظروف المُمكِنَة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أحيّي التضامن الذي ساد بين المؤسسات الجامعية. ولعله من الجدير ذكر بعض من هذه التدابير التي تم اتخاذها، مثل:

- إعادة صياغة المنشور المتعلق بتسجيل حاملي شهادة البكالوريا الجدد، لتصحيح بعض النقائص التي سُجلت العام الماضي، و إعادة تحديد الدوائر الجغرافية للتسجيل، بما يسمح بتوزيع أحسن للطلبة وترشيد استعمال المقاعد البيداغوجية عبر التراب الوطني.
- الاهتمام الخاص بنقاط التكوين المتواجدة في الأقطاب المُكرسة للتَّمِيُّز بحكم قربها من المناطق الصناعية النشطة، مثل: «الصناعة الميكانيكية»، في قسنطينة، و«الصناعة الإلكترونية» ، في برج بوعريريج، و«هندسة البوليمرات» " Génie des polymères" في سطيف، و«البتروكميائيات» في سكيكدة، و«الإطلاق نحو الفضاء»، في البليدة و«المناجم والتعدين »، في وهران، و «الصناعات الغذائية » في

بجاية ... وبإمكان هذه العلاقة المميزة التي تجمع بين الجامعة والمؤسسة حول أقطاب الامتياز، أن تكون مثالا يُقتدى به بالنسبة للمناطق الأخرى.

- تقييم الفروع ذات التسجيل الوطني على أساس المعايير المُحددة في دفتر الشروط، وذلك لتطهير القائمة وتعزيز الفروع الأكثر ملاءمة،
- مضاعفة الأقسام التحضيرية في الجامعات والمدارس التي لديها إمكانيات،
- فتح عدد من المدارس العليا للأساتذة عبر التراب الوطني، وخاصة في الجنوب، مثل ورقلة وبشار والهضاب العليا، مثل مسيلة، مما يسمح بالاستجابة بصفة أحسن لطلبات حاملي شهادة البكالوريا وتلبية حاجيات وزارة التربية الوطنية، في مجال تكوين المكونين.

وإلى جانب هذه الإجراءات المُتخذة والتي هي حَيّز التنفيذ، هناك تدابير أخرى، يتعين تعزيزها لضمان دخول جامعي مُوفق. وتتعلق على وجه الخصوص بـ :

- تسريع وتيرة استلام هياكل الاستقبال في طور الانجاز وتجهيزها.
- تطهير خريطة التكوين، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات التأطير، وواقع المحيط المحلي والجهوي، وكذا حاجيات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية،
- توظيف أساتذة وموظفي الدعم الضروريين، للتأطير البيداغوجي والعلمي و الإداري،
- تحضير الحملة الإعلامية، لاسيما من خلال تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى الثانويات، لصالح حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وذلك إبتداء من شهر مارس الجاري، واستغلال كل وسائل الاتصال، بما فيها شبكات التواصل الاجتماعي، للاستجابة لانشغالات حاملي البكالوريا الجدد،
- ضمان تنسيق أفضل بين مؤسسات التعليم العالي ومرافق الخدمات الجامعية، لضمان أحسن الظروف لاستقبال الطلبة،
- العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية التي يحوزها القطاع.

وبهذا الخصوص، فإنني قد أكدت في أكثر من مناسبة، بأن الأمر يتعلق بتوجيه هام من الحكومة، في إطار برنامج عملها المصادق عليه من قبل البرلمان. وتجد هذه التوجيهات معناها في هذا الظرف الذي تواجه فيه البلاد تقلص مواردها المالية، حيث يجب العمل على إضفاء فعالية أكبر على النشاط القطاعي وضمان الشفافية في التسيير وتفادي كل مظاهر التبذير.

ومن هذا المنظور، وُجهت لكم تعليمات تحثكم على:

- الحرص على الاستغلال الأمثل للقاعات البيداغوجية والعلمية، بتمديد ساعات العمل اليومي، وتوفير شروط الأمن والإنارة والنقل ...إلى غير ذلك،
- الحرص على الاستعمال العقلاني لهيئة التدريس، خاصة استكمال ساعات عملهم، وإن لزم الأمر في مؤسسات أخرى.
- تحديث أدوات العمل بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

السيدات و السادة،

إن كل هذه العمليات وهذه التحضيرات تهدف لضمان دخول جامعي سليم، من جهة، و تساهم، من جهة أخرى، في تعميق إصلاح النظام، وتصحيح الاختلالات التي تظهر هنا وهناك. ويجب التذكير أنّ هذه الإصلاحات التي كانت تهدف إلى استحداث نظام تعليم عالي فعال وشامل ومتجانس، لم يتم تنفيذها بعد. فبعد أكثر من عشرية من إنطلاق هذه الإصلاحات المسماة بـ LMD ، برزت ضغوطات وتوترات عديدة، نعيشها يوميا، بسبب الاختلالات الناتجة عن التطبيق الميداني لهذه الإصلاحات، وخاصة منها ما يخص العلاقة بين القطاعات المُستعمِلة وحاملي الشهادات.

إنّه من الجدير التذكير بأهمية مسألة مرئية شهادات LMD والإدماج المهني لحاملي الشهادات، التي كانت سببا في توترات شهر ديسمبر الماضي. إنّ هذه الوضعية دفعت السيد الوزير الأول، إلى التذكير من خلال منشور، بالمسؤولية المشتركة بين كل مؤسسات البلاد، سواء كانت عمومية أو خاصة، في التكفل بإشكالية إدماج حاملي شهادة LMD في سوق العمل.

وزيادة على التوضيحات الخاصة بتقاسم المسؤوليات في التكفل بهذه الإشكالية، فقد تمّ إبراز الدور المركزي المنوط بقطاعنا على مستويات عدّة، منها خاصة:

1. تحضير الطالب للاندماج في عالم الشغل عن طريق مضامين البرامج والأنماط العملية للتعلم، والمشروع المهني، وكل العناصر المساعدة على تعزيز تشغيلية حامل الشهادة.
2. تعزيز نظام التربصات الميدانية في الوسط المهني، وتحضير الرسائل والأطروحات داخل المؤسسات ...،
3. ترقية ممارسات وميكانيزمات ملائمة لمَأسسة الروابط بين الجامعة والقطاع الاجتماعي والاقتصادي،

وفي هذا الإطار، ولتحسين مرئية عروضنا التكوينية في سوق العمل، أعدّ القطاع مدوّنة مُبسطة وواضحة للفروع، أدّت إلى وضع حد للانتشار المفرط للتسميات الخاصة بفروع وتخصصات نظام LMD. وتمّ إرسال هذه المدونة إلى كل الدوائر الوزارية، للسماح لها باستكمال قراراتها الوزارية المشتركة، التي تُحدّد الفروع المطلوبة للتوظيف في مختلف الرُّتب. وتهدف هذه العملية، التي تمت بالتنسيق مع مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية، إلى تسهيل إدماج شهادات LMD في رتب الوظيفة العمومية وكذا القطاعات المُشغّلة الأخرى.
وعلى صعيد آخر، تجري حاليا عملية استكمال إعداد فهرس توضيحي « catalogue » لعروض التكوين الجامعي، بغية نشره، مع الدخول الجامعي المقبل، لفائدة الطلبة والمتعاملين الاقتصاديين، والوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

وتم حل العديد من المسائل، كتلك المتعلقة بشروط ممارسة وظيفة مهندس معماري أو ما تعلق بمخرجات فرع العلوم السياسية. وسوف يتواصل الاهتمام بهذا الملف الذي يُعد من بين أولوياتنا، لأن هدفه يكمن في ترجمة التوجيهات التي تضمنها منشور الوزير الأول، في معايير يتم إرساؤها في التسيير المؤسساتي.

السيدات و السادة،
وإذ أُصرّ على هذه الممارسات المنهجية التي أقترح عليكم اتخاذها كطريقة عمل لتعميق نظام التعليم العالي، فلأن كثيرا من البيداغوجيين يرون أن نظام LMD في حدّ ذاته، ليس هو السبب في كل هذه التعقيدات المطروحة اليوم، بل الخلل يَكمُن في الطريقة المُتبعة في تطبيقه. وعلى سبيل المقارنة فقط، فإن البلدان الأوروبية والمغاربية التي تبنّت هذا النظام، استطاعت، بعد وقت وجيز من التساؤل والارتباك، تكييفه تدريجيا مع ظروفها الوطنية.

وبخصوص بلادنا، فإننا نعتقد أننا قطعنا مرحلة يجب تقييمها على كل المستويات، لبلورة تعديلات يجب القيام بها ومواصلة تطبيق نظام LMD وتكييفه مع الواقع الجزائري. وسيتم تشكيل لجنة لتنسيق هذا التقييم المرحلي مع المؤسسات والندوات الجهوية، واقتراح إجراءات لتعميق الإصلاحات.
ومن أجل ذلك، يجب تطوير ميكانيزمات تسيِّير، تسمح بتجنيد كل كفاءات القطاع في عملية تفاعلية لمختلف مكوناته، حول برنامج عمل قطاعي، الذي سيقدم مدير التنمية والاستشراف مسودة له خلال هذا اللقاء.

السيدات و السادة،
إنّ العنصر الرئيسي لتطبيق المخطط القطاعي ونجاحه، يكمن في الموارد البشرية، وخاصة منها هيئة التدريس. ولتعزيز قدرات التأطير، فإنّ القطاع يبذل جهودا معتبرة كبيرة، تتمثل في :

- مجال التكوين في الدكتوراه، وبهدف تحسين الأداء في هذا المستوى من التكوين:
  - إعداد وتطبيق ميثاق الأطروحة الذي يُحدد حقوق وواجبات كل معني (طالب الدكتوراه، المُؤطر، الفرقة البيداغوجية، الإدارة)، لتوفير الشروط المساعدة التي تسمح لطالب الدكتوراه بالتقدم في أعمال البحث،
  - إعطاء الأولوية لطلبة الدكتوراه في الاستفادة من التربصات قصيرة المدى في الخارج،
  - إعادة تنظيم مدارس الدكتوراه، لرفع مردودية تكوين المكونين.
- وفي مجال تسهيل إجراء مناقشة أطروحة الدكتوراه، وخاصة النشر في المجلات العلمية ذات شهرة مُؤكدة، فقد تمّ تنصيب لجنة وطنية مكونة من أساتذة باحثين، وذلك بغرض توحيد قائمة المجلات العلمية المُؤَهّلة للنشر التي تسمح بمناقشة أطروحة الدكتوراه. ولا تُقصى منها إلا المجلات «المتحايلة" التي تنشر المقالات مقابل مبلغ مالي. و من مهام هذه اللجنة خاصة، العمل على المساعدة في ظهور مجلات جزائرية جديدة.
- في مجال الولوج إلى الإعلام العلمي: يُعتبر الدخول المباشر للأساتذة والباحثين لبنوك المعطيات العلمية مكسبا هاما في تحيين وتعميق معارفهم. وتمّ، في هذا السياق، إدراج مكتبة رقمية من أغنى المكتبات في العالم.

ومن غير الممكن أن يكون تسهيل وتحسين التكوين في الدكتوراه، إلا عن طريق القرارات الإدارية، وعلى سبيل المثال، فقد تناهى إلى علمي أن أطروحات مُكتَمَلة قُدمت للمؤطرين، لكنها تبقى شهورا قبل أن تُقرأ، وأطروحات سُلِّمت للمجالس العلمية، لكنها تبقى بدون فحص لمدة شهور، علما أنّ مثل هذه الاختلالات لا تنجم عن الإدارة. وبدون تعميم، فإنّ هذه الحالات والذهنيات موجودة، ومن ثمّ، يجب محاربتها بدون الحاجة إلى تعليمات وزارية.

وبالرجوع، مرة أخرى، إلى مسألة تحسين التأطير، فقد أُعطِيت عناية خاصة لشروط التدرج في المسار المهني للأستاذ الباحث: يهدف التفكير الجاري حاليا لتثمين الجهود التي يبذلها الأستاذ الباحث

في نشاطاته البيداغوجية، علما، أن التدرج في المسار المهني يرتكز، حاليا، بالأساس على الشهادات والمنشورات.

غير أنّه يبقى من الواضح، أنّ ذلك التغيير لا يمكن أن يتم على حساب المعايير العلمية العالمية، المُؤكدة بتقديم أطروحة الدكتوراه ونشر مقالات علمية. وسيتم قريبا اقتراح مشروع نص وسنقرر معا المنهجية التي ستتم بها معالجة هذا الموضوع.

وإضافة لكل هذا، تمّ إتخاذ إجراءات أخرى بهدف تعزيز التأطير البيداغوجي والعلمي، تتعلق بـ:

- تسهيل إدماج الكفاءات العلمية الوطنية المقيمة في الخارج،
- إعادة تثمين التعويضات لتجنيد الكفاءات الأجنبية المدعوة،
- إعادة تثمين تعويضات الأساتذة المشاركين، لتجنيد العاملين في القطاع الاجتماعي والاقتصادي، في مجال التأطير والمرافقة المهنية.

ودائما في مجال التأطير، لا أريد التوسع في مسألة تحسين الظروف الاجتماعية و المهنية للأساتذة، ولكن الدعوة هنا موجهة أساسا لرؤساء المؤسسات للتعامل معها كمسألة رئيسية ودائمة، فهم مدعوون خاصة لتنسيق جهودهم مع السلطات المحلية المعنية، والسهر على إستكمال إنجاز البرامج السكنية.

السيدات و السادة،

أود أن أؤكد للسادة رؤساء المؤسسات، ضرورة تعزيز الاتصال مع كل مكونات الأسرة الجامعية و إشراكها في التكفل بانشغالات الطلبة بصفة أكبر.

إن نوعية حياة الطالب هي الأخرى، محور يجب الاهتمام به على الدوام. وفي مجال الخدمات الجامعية، سخرت الدولة موارد مالية هائلة، للتكفل بطلبتنا، ويجب أن يكون تحسين نوعية الخدمات المقدمة الشغل الشاغل في هذا المجال. ويجب إتخاذ إجراءات تحسين متابعتها بصفة منتظمة في مجال تعزيز الأمن وتحسين شروط النظافة، وكذلك تهيئة الإقامات الجامعية وتأهيلها.

إن الحرم الجامعي لا ينبغي أن يكون فضاء للدراسة فقط، وإنما يجب أن يكون أيضا فضاء للحياة الثقافية والرياضية وأداة للترقية البدنية والتنوير العلمي والتحفيز. وأسجل، في هذا الإطار، بارتياح تأسيس جمعيات رياضية ونوادي علمية، عبر مختلف المؤسسات. ويُشير الإحصاء الذي تم مؤخرا، إلى وجود أكثر من 200 نادي علمي على مستوى المؤسسات الجامعية وفي شتى التخصصات. فقد تألقت بعض النوادي العلمية التابعة للجامعات الجزائرية بابتكاراتها على المستوى الدولي. ويجب تشجيع ميول طلبتنا لهذه الفضاءات للالتقاء والتفكير والتعبير العلمي.
وفي نفس السياق، فقد سمح التبادل بين الجامعات، الذي نُظم خلال العُطل الجامعية، لفائدة طلبتنا، من اكتشاف تنوع مناطق بلادنا ومناظره الطبيعية، ومَكَّنهم من الاطلاع على العادات والتقاليد التي تميز مختلف مناطق البلاد. ولذا، أطلب من مسؤولي الخدمات الجامعية تجديد هذه التجربة الناجحة بتحضير برنامج للعطل القادمة.

السيدات و السادة،

أُذكّر أنّ قطاعنا بادر بتسجيل تحسين مرئية مؤسساتنا الجامعية والبحثية من بين الأهداف ذات الأولوية، وذلك بمعالجة تواجدها المحتشم على شبكة الانترنت، خاصة عبر:

- إدخال ديناميكية رقمية، بتعميم المواقع الإلكترونية في المؤسسات ومواقع واب (pages web) والبـــريـــد الإلكتروني المهني (emails professionnels) لفائدة الأساتذة الباحثين،
- تشجيع الأساتذة والطلبة للانضمام للشبكات الرقمية والمهنية، كفضاءات للتعبير والتفاعل مع الأسرة العلمية الوطنية والدولية،
- تنظيم وظيفة الاتصال وتنشيطها، لتحسين صورة المؤسسة، بإحداث مصالح مُتخصصة مُجَهزة بالموارد البشرية والمادية المناسبة،
- ...الخ.

وقد تلقيت بارتياح النتائج الإيجابية الأولى للإجراءات التي اتُّخِذت في هذا الإطار، حتى وإن كان تصنيف الجامعات لا يعتمد إلاّ على معايير موضوعية. ويُمكن، الملاحظة على سبيل الإشارة فقط، أن ترتيب « Webometrics » الأخير، أظهر بأن جامعاتنا حققت قفزة نوعية، حيث تقدمت بمعدل 200 رتبة على المستوى الدولي:

- على المستوى المغاربي، فإن المراتب الخمس الأولى انفردت بها الجامعات الجزائرية.
- على مستوى ترتيب البلدان العربية والإفريقية، فإن الجامعات الجزائرية تواصل تقدمها وتحصلت على مراتب مرموقة.

وكذلك الأمر بالنسبة لمراكزنا للبحث الذين أنجزوا تقدما ملحوظا.

وتأتي هذه النتائج كبداية مُشجعة، يجب تعزيزها بإجراءات متواصلة لتحسينها أكثر فأكثر.

السيدات و السادة،

إنّنا جد مسرورين بموافقة الحكومة على تأسيس أكاديمية جزائرية للعلوم والتكنولوجيات، كفضاء مستقل وذي كفاءة عالية، يكون بمثابة جسر مع الأكاديميات الأخرى في العالم. وستساهم هذه الأكاديمية بصفتها أعلى سلطة علمية في البلاد، في تطوير العلوم وتطبيقاتها وتقديم المشورة للسلطات العمومية في هذا الميدان الحيوي.

وقد اقترحت لجنة المتابعة على الحكومة، القانون الأساسي لهذه الأكاديمية ومنهجية تشكيلها. وأؤكد لكم أن كل شيء سيتم بصرامة وشفافية، فور إصدار المرسوم الرئاسي الخاص بقانونها الأساسي.

وتم توجيه دعوة للترشح بغرض تكوين النواة المُؤَسِّسة لأكاديمية العلوم والتكنولوجية للجزائر، حسب شروط علمية من قبل لجنة دولية مكوّنة من أكاديميات ذات سُمعة عالمية، ويتعلق الأمر بالميادين التاليـــة: الرياضيات والفيزياء والكيمياء والإعلام الآلي وعلوم المهندس والعلوم الطبية وعلوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون.

وفي الأخير، أملي أن تُكلل كل هذه الإجراءات والممارسات للارتقاء بمردودية أداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتحسين نوعية التعليم والتكوين، استجابة لمتطلبات التنمية الوطنية وتحقيق الرفاهية في بلادنا.

أشكركم على كرم الإصغاء ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته